الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الـــــــرجـــــــوع لأبي هـــــــاون !

هـــــشـــــام داود
باحث-باريس

فمنه يطل الخيون علينا، على غير عادته، مشخصنا حواره، متأرجحاً بين الوعظ والتحليل السياسي العجول لينتهي بحداثوية متكلفة بعض الشيء. لم أفهم حقيقة ترفعه على أبي هاون وسط جمهور منتقى بعناية (تكفي معاينة ردود قراء موقعي الشرق الأوسط وإيلاف). على غير عادته، تحرر الخيون هذه المرة من أدب الحوار لينتج خطاباً أقرب للتشهير منه للجدل النقدي المسؤول. أدعى العقل فأنتج العاطفة. هل لي أن أذكر زميلي المحقق، وهو العارف بأخبار البلدان والأزمان، بأن للحوار أصولا وللتحقيق تقنيات ؟

عادل عبد المهدي

كوشنير

برغم عدم مشاطرتي لبعض مما يكتبه الزميل رشيد الخيون ، أعترف بأن ركنه الأسبوعي في جريدة الشرق الأوسط اللندنية هو لحظات راحة نفسية لما للكاتب من قدرة على السرد بأسلوب صحفي شيق. إلا أن ركنه الأخير (فرنسا .. بغداد لا "أبو هاون" ، الشرق الأوسط ، ١١ حزيران ٢٠٠٨) شذ عن المألوف.

يشكك العديد من الزملاء (كنت أحدهم) بجدوى الجدل العقلي مع خطاب صحفي عابر، مهما كان الخطاب مزوقا بمقتطفات واستعارات تاريخانية. ولكن، زاوية رشيد الخيون عن بيت السيد عبد المهدي المنتفكي في أبي هاون (الناصرية) وضعتنا وبعنف أمام إشكالية أساسية تواجه كل كاتب جاد : قدرته المهنية عند الكتابة والبحث عن الانسلاخ من مركزيته الثقافية والاجتماعية ومن كل أشكال الشخصنة. من هنا، تثير زاوية الخيون الأخيرة عددا من الأسئلة من دون أن تقدم، حسب تقديري، أجوبة مقنعة. سأكتفي بنقطتين فقط :

أولاً : كيف يمكن لمحقق كرشيد الخيون تحليل ودراسة شخصيات مركبة، ذات هويات متداخلة ضمن نسيج اجتماعي ديناميكي بالاعتماد فقط على منهجية أولانية جامدة Primordialiste ؟ كيف يمكن عزل ما تعرض له الأفراد من هزات وتحولات عميقة في زمن متسارع أودى حتى بدول وإمبراطوريات جبارة كنا ننعتها حتى الأمس القريب بالخالدة ؟ تلك الحقبة التي شهدت حراكاً ثم انكماشا حواريا وثقافياً كونيين، أهمها صعود ثم انهيار مدارس فكرية وفلسفية جبارة (البنيوية، الوجودية، الشيوعية الستالينية، الإيديولوجيات القومية، التفكيكية، الحركات الاسلاموية الراديكالية، ما بعد الحداثة، الخ). إن كان يصح ذلك في العالم والمنطقة، فلماذا إذن يستكثر زميلنا رشيد الخيون على عادل عبد المهدي حصراً حرية الاختلاف والاختيار، مهاجماً شخصه تارة وناكراً حقه تارة أخرى في أن يُعاين تراثه السياسي ضمن سياق تطوري وليس التشبث بنقطة بدء تعود لنصف قرن مضت ؟ ولو سلمنا بأن البدايات السياسية الأولى لعدد من شبان ذلك الوقت، بمن فيهم عادل عبد المهدي، قد أثارت حفيظة الخيون، ترى لماذا لا تدرس هذه الظاهرة في سياق سوسيولوجي- تاريخي مس المئات من الأشخاص ممن جربوا ثم صدوا عن الإيديولوجية القومية بردائها البعثي (منهم نبيه بري، عبد الرحمن منيف، جمال الأتاسي، قيس السامرائي، فواز الطرابلسي، فالح عبد الجبار، مؤيد الصفار، طارق الدليمي، محمد حسين رؤوف، عبد الله البياتي، درع ظافر السعد، الخ) ؟ ما يؤسف في زاوية الخيون الأخيرة هو الانطباع الذي يخرج به القارئ كونه في حضرة وجدان متسام (الخيون) مقابل نفس مجبولة بالميكيافيلية (عادل عبد المهدي). في الحقيقة، "الناصية الوجدانية" المفترضة التي رسمها الخيون لنفسه (قد لا يعنيه) أخرجته من دوره كمحقق وكاتب وحولته لمفتي قادر على استصدار فتاوى قطعية بحق من يختلف معهم، بمن فيهم عادل عبد المهدي، برغم كون الأخير من أصحاب مفهوم الدولة المدنية، وتشجيعه للتعددية السياسية والفكرية، ودعوته لمواجهة التناقضات بالحوار، واستجابته لنداءات مراكز نشر وتدريب عراقية في الخارج "كمركز الدراسات الإستراتيجية"، الخ. دون شك، لعادل عبد المهدي (كشخص وكممثل لتيار سياسي) ما له وما عليه، خاصة دوره منذ سنوات في تجربة الائتلاف الحاكم في العراق، تصوراته بشأن الدولة الفيدرالية، الحوكمة، تصوره لشكل وجوهر المواطنة في مجتمع متشظ ، الخ. هذه ثيمات تستدعي التأني وفتل العقل وليس العجلة الصحفية.

ثانياً : ما إن يبدأ زميلنا الخيون تحليله للدور الفرنسي الجديد في العراق، حتى نجده عائما وسط تسطيح ينم حقيقة عن جهل بالدبلوماسية الفرنسية عموما وبشخص وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير خصوصا. لست هنا بصدد تضخيم الدور الفرنسي المتواضع أصلا في العراق. ولكن، أن يجزم كاتبنا بأن برنار كوشنير وصل الناصرية بمظهر " صاحب الجيش الغازي، شأنه شان البريطاني والأمريكي يهبطان أينما يريدان" لهو جهل معيب ليس فقط بشؤون هذا البلد الأساسي في أوربا ومنطقة الشرق الأوسط بل وبالخصوصية الشديدة للوزير الفرنسي ذاته. وبما أني في حضرة محقق، لنبدأ بالوقائع الملموسة :

- وصل الوزير الفرنسي الناصرية ساعات معدودات بعد مغادرة آخر جندي أسترالي لها، ووسط حشد من العراقيين في منطقة خالية تماماً من الجنود الأمريكيين،

- وضعت تفاصيل زيارة برنار كوشنير للعراق بتفاهم تام بين الخارجية العراقية من جهة والخارجية الفرنسية من جهة أخرى، وإن الجانب الفرنسي حبذ البدء من "دار السلام" في حين ارتأت الحكومة العراقية الجنوب كون الزيارة جاءت بعد يوم واحد من رجوع الوفد العراقي من ستوكهولم بعد مشاركته في المؤتمر الدولي لإعادة أعمار العراق (يقال بأن الوفد العراقي كان مؤلفا من عدة مئات من الأشخاص، على رأسهم رئيس الوزراء نوري المالكي وأغلبية الوزراء، بمن فيهم وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري)،

- مهما كانت الدبلوماسية الفرنسية باردة وبروتوكولية النزعة، يبقى هناك دائماً دور للمبادرة والتأثير الشخصيين في صناعة الحدث. هل يجهل حقاً زميلنا الخيون بأن لعادل عبد المهدي علاقة شخصية مع العديد من الوجوه السياسية والثقافية الفرنسية بمن فيهم برنار كوشنير ؟ ولشدة استغرابي، لم أفهم لماذا أستكثر ابن الخيون على ابن الشبر رجوع الأخير إلى مضارب أبيه في الناصرية ؟

- رافقت وزير الخارجية الفرنسي إلى العراق مجموعة من الصحفيين والدبلوماسيين ولم يكن بينهم عسكريون. للتذكير فقط، ليس لفرنسا جندي واحد في العراق، عدا ٢١ شرطياً عسكرياً يحمون سفارتهم الواقعة خارج .... المنطقة الخضراء !

- أراد كوشنير أن يوجه بحماسه المعهود رسالة من الجنوب العراقي لبلده الأم فرنسا بان العراق "يتعافى " وإن على فرنسا أن تطوي صفحة الماضي المشاكس للإستراتيجية الأمريكية. تلك المشاكسة التي تحولت وابلاً على العراقيين قبل غيرهم،

- للتذكير فقط، ألغت فرنسا ديون العراق الرسمية في حين بررت جريدة الشرق الأوسط وجوب بقائها لصالح دول عربية شقيقة،

- لم تلتمس بغداد، حسب علمي، من فرنسا منّة أو شفقة بل تعاوناً اقتصاديا وثقافيا وعلميا نافعاً للطرفين. ليس هناك من سياسة دولية من دون مصالح. وينطبق هذا المبدأ على فرنسا أيضا، وأن الوقت قد حان أن يرسم العراقيون سياستهم الخارجية وفق مصالح بلدهم.

ترى من أين جاء زميلي الخيون بتلك النزعة الفرنسية الغازية المزعومة التي تبدأ من أبي هاون لتشرذم بعدها البلد وتضيع "دار السلام" ؟

قد أضيف ملاحظة (أو سمها وخزة) أخيرة. للأسف أسرف الزميل رشيد الخيون في ورقته الأخيرة باستخدام بعض التابوات ثم قدمها ككتابات صحفية عادية : استخدامه الآباء ضد الأبناء (عبد المهدي ضد نجله عادل)، الأخوان وأولاد العم ضد بعضهم (كما فعل قبل أسابيع مع الصديق جعفر الصدر عندما حاول دق إسفين بينه وبين إبن عمه مقتدى، برغم رفضي للعديد من مواقف الأخير). كيف يمكن لزاوية صحفية ومن محقق مرموق بوزن رشيد الخيون، أن تحتمل كل هذه المغالطات ؟

الإطار الديمقراطي لقوانين ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

زهيـــر كـــاظـــم عبـــود

في ذاكرة كل شعب من الشعوب ثمة تأريخ محدد يشكل علامة فارقة في حياته وتأريخه ، وفي تأريخ العراق الحديث تشكل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الوطنية إشارة مهمة في التاريخ العراقي، وحدثاً عراقياً وطنياً من أهم الأحداث والعلامات الوطنية التي مرت على التاريخ العراقي الحديث، بل حدثا وطنيا خاصا يمكن أن يكون من ضمن الأحداث البارزة في الذاكرة العراقية الشعبية منها أو السياسية ، بالنظر للإجماع الوطني المتوحد على قيام الثورة والإعداد لها ومساندتها والمشاركة بها ، وانضواء جميع الكيانات السياسية التي توحدت ضمن جبهة الأتحاد الوطني تحت خيمتها تستظل بها وتحلم بالاشتراك بتغيير العراق دستوريا وقانونيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا باتجاه فضائه الرحب نحو المستقبل، بما يضمن الممارسة الديمقراطية لجميع الأتجاهات السياسية، والفرصة الإنسانية المتساوية لكل الأديان والقوميات المتعددة في العراق .

وإذ تترك تلك الثورة مؤشرات مهمة في الحياة العراقية، برغم كل ما رافقها من السلبيات والعوائق التي وضعت أمام طريقها لإعاقة المسيرة أو إجبارها على الانحراف عن الطريق الوطني السليم، فأنها ومن دون أن يختلف أحد من الثورات الوطنية التي أزاحت كل ركائز الاستعمار والهيمنة الأجنبية في العراق، وفتحت للعراق بابا جديدا نحو المستقبل الديمقراطي والأفق الواسع، كما نهجت ومنذ أيامها الأولى الى اعتماد المنهج الديمقراطي الحقيقي، من خلال المشاركة الجمعية لكل القوى السياسية والقومية والدينية في العراق، حيث أن غياب الديمقراطية الحقيقية في العهد الملكي كانت سببا مهما وأساسيا لقيام الثورة وإسقاط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية، كانت الشكلية والتبرقع بمظاهر الديمقراطية من علامات النظام الملكي، وماعادت تلك المظاهر تنطلي على القوى السياسية ومكونات الشعب العراقي، فقد بدأت تباشير خطوات التدرج في الممارسة والسلوك الديمقراطي في أول سنوات الثورة، ولجأت في سبيل الوصول الى ترسيخ النظام الدستوري ورسم معالم الدستور العراقي بديلا عن الدستور المؤقت الذي تمت صياغته على عجالة، ولذا تم تكريس مبدأ المشاركة الجمعية لكل القوى من دون استثناء، بأن تناط رئاسة الدولة بمجلس للسيادة يتكون من ثلاث شخصيات مشهود لها بالوطنية، وتمثل الطيف العراقي تمهيدا لنقل السلطة وفقا لمعايير الدستور الدائم المنتظر، واتسمت قرارات الثورة بالاعتدال والوسطية، إضافة الى إشراك جميع ممثلي الأحزاب العراقية والشخصيات الوطنية وعدد من العسكريين من المستقلين في تشكيلة الحكومة التي رفضت تشكيلها شخصيات وطنية مدنية، بينما اعتمدت الثورة على إتاحة الفرصة للكوادر العراقية في البناء وتأسيس دولة القانون وطرح الأهداف التي تتيح للقطاعات الفقيرة أن تأخذ حقوقها وتوفر لها المكان اللائق في تلك العملية.

لم يكن يوم الرابع عشر من تموز عام ٥٨ حركة عسكرية يقودها ضباط في الجيش العراقي غامروا بأرواحهم من أجل المناصب، كما لم تكن حركة انفعالية لاغتصاب السلطة، ولم تكن حركة منفردة تفاجئ بها الأحزاب العراقية خصوصا وأبناء العراق عموما ، إنما كانت نتيجة ذلك المخاض الذي عاشه الإنسان في العراق، وتلاحمت من خلاله كل قواه السياسية على اختلاف شعاراتها وأهدافها، لتحرك مجموعات الضباط الأحرار الذين ساهموا بشكل فعال في تلك الثورة مقدماتها الأولى، وشكلت فصائل الجيش العراقي سندها ومنفذ تلك الحركة، وشكل تلاحم الجماهير الوطني وتضحياتها انعكاسا فريدا من نوعه في التاريخ، كما شكلت تلك القاعدة الجماهيرية التي جسدت الوحدة الوطنية القاعدة الأراس لهذه الثورة ، ولذا لانغالي إذا قلنا انه التلاحم الذي ساهمت به المجموعات الأكبر والأوسع من تلك الجماهير الشعبية ، لتعزل القوى المستغلة عنها وتشكل ظهيرا وسندا متينا لتلك الثورة .

عملت الثورة بشكل فعال وملموس على تغيير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وسعت الى تطويرها وتحويل المجتمع القبلي العشائري القابع تحت سلطة شبه إقطاعية وعلاقات استغلالية مجحفة في المدن الى مجتمع متمدن، وإلغاء الترتيب الطبقي المتحكم في السياسة الى مجتمع يقر بالتعددية لكل الطبقات، واعتماد التعددية في النظام الاقتصادي واعتماد منهج التدرج في الالتزام بسياسة معينة تعتمد الأعتدال والحياد، ويمنح كل منها فرصته في الحكم والممارسة، إضافة الى مشاركة مطلقة في عملية البناء باتجاه اللحاق بالعصر الحديث بما يليق بالعراق ويمنح أبناءه الفرصة الحقيقية الملموسة.

إن قانون التطور السياسي- الاجتماعي- الاقتصادي دفع الحركات السياسية الوطنية للتفكير بالتغيير الجذري لشكل الحكم في العراق، وبالتالي إنقاذ العراق من الحال الذي كان عليه، ولم يكن لتلك القوى أمام منهج القمع والارتماء في أحضان الدول الامبريالية والمستغلة والطامعة وغياب الديمقراطية ، لم يكن لتلك القوى أمام التحالفات العقيمة والأضرار بمصالح ومستقبل العراق، الا أن تنهج منهجا يتيح لها عزل تلك السلطات بالثورة الجماهيرية التي أحدثت الزلزال العراقي بنتيجة التلاحم بين القوى المدنية والعسكرية التي فجرت الثورة .

ولعل إنصاف المرأة العراقية كانت من العلامات البارزة والهاجس الذي تبنته الثورة، حيث كان العراق يشكو من غبن كبير وتهميش ملحوظ لواقع المرأة العراقية، ولهذا برزت النساء العراقيات سواء في منظماتهن أو في تجمعاتهن يساهمن جنبا الى جنب مع الرجل، وبرز دور المرأة ملموسا وبارزا ومشرقا في الحياة العراقية، وزاد من تلك الاشراقة التي بدأ شعاعها يكبر، ذلك التكليف المهيب للفقيدة الدكتورة نزيهة الدليمي كوزيرة للبلديات، لتحل كأول أمراة عراقية تستوزر في التاريخ العراقي الحديث، إضافة الى مشاركة حقيقية لحزب يعد من أعرق الأحزاب العراقية وأوسعها نضالا وجهادا في سبيل المستقبل العراقي وضمان حقوق الفقراء والعمال والفلاحين، ذلك هو حزبها الحزب الشيوعي العراقي.

ومنذ اللحظات الأولى للثورة تم تكليف بعض القانونيين من الوطنيين برسم ملامح لإعداد دستور عراقي مؤقت، سن على عجالة، على أمل أن يتم تثبيته ورسم معالم العراق الديمقراطي وفق أسس دستورية واضحة في متن دستور دائم تقره الجماهير ويرسم آفاق المستقبل للمجتمع المدني العراقي .

كما أصدرت الثورة قانون الأحوال الشخصية في عام ١٩٥٩ والخاص بالمسلمين، بالنظر للتعدد المذهبي في العراق، ليكون بحق قانونا تقدميا وخطوة جامعة لكل المكونات المذهبية متضمنا نصوصا تنصف المرأة وتحمي الأسرة والطفل .

والأسباب الموجبة لإصدار مثل هذا القانون كان لترصين أسس العائلة العراقية ضمن عملية ترسيخ بناء المجتمع الجديد في العهد الجمهوري، من خلال مسؤولية الدولة عن العائلة والمجتمع ورعاية الطفولة، إضافة الى توفير ضمانات قانونية تحمي المرأة ضمن قيم وأعراف ليس من السهل إزاحتها وإلغائها من دون تدرج وتأهيل ونصوص تشريعية .

وبالنظر للاختلاف الحاصل في وجهات نظر القضاة، تأسيسا على الاختلاف بين وجهات نظر المذاهب الفقهية استلت الثورة في قانونها الموحد الأحكام الفقهية الأقرب ملائمة للمصلحة الاجتماعية وللواقع الزمني، كما أنها حازت على الإجماع الشرعي والقانوني ، (ما عدا أحكام المرأة في مسألة المواريث)، التي كانت محل اختلاف لم تكن قد ظهرت سابقا في أحكام حقوق الانتقال في القانون المدني .

إن التعدد في وجهات النظر الفقهية والشرعية يدفع الى عدم الاستقرار في الأحكام، وتطور الاختلاف في وجهات النظر، وحيث ينبغي أن تكون هناك نصوص جامعة وواضحة وحاسمة لاأجتهاد فيها، كان هذا دافعا لتأسيس النصوص الواردة في قانون الأحوال الشخصية الذي مضى عليه حتى اليوم مايقارب ٥٠ عاما، ولم يزل متجددا وفاعلا (عدا بعض الشوائب التي أدخلتها السلطات المتعاقبة بما فيها سلطة الدكتاتور لتخريب أسس المجتمع العراقي ، والتي حشرتها ضمن نصوص القانون وهي بالتأكيد بحاجة الى أصلاح قانوني) ، وهو ما أستقر عليه القضاء العراقي وتفاخرت به المنظومة القانونية في العراق .

كما توالت القوانين والقرارات التي ترصف ليس فقط مصالح العراق على طريق المستقبل العراقي، والتي تشكل تجسيدا للمطالب الشعبية ضمن الإطار الديمقراطي للثورة، مثل القانون رقم ٨٠ وقانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ٥٨ ، والخروج من حلف بغداد (السنتو) والخروج من دائرة الإسترليني والخروج من الاتحاد الهاشمي الملكي، وقانون تطهير الجهاز الحكومي، وقانون تطهير الجهاز القضائي وقانون معاقبة المتآمرين ومفسدي نظام الحكم وقانون المقاومة الشعبية وقانون الكسب غير المشروع، وقانون العطلات الرسمية الذي أعترف بأعياد اليهود والصابئة المندائيين كاعياد رسمية وعطلة لأتباع تلك الديانات العراقية العريقة، وقانون جامعة بغداد وقانون العفو العام عن السياسيين وقانون مكافحة البغاء وقانون المظاهرات والاجتماعات وقانون الأحوال الشخصية مار الذكر وغيرها من القوانين العديدة التي تمهد لتأسيس الحياة الدستورية التي أريد للعراق ممارستها بعد أربع سنوات من تأريخ الثورة، بإضافة الى إجازة العديد من الصحف المعبرة عن تلك الأحزاب المختلفة الأهداف .

كان الهدف الأسمى في تخطي المرحلة الانتقالية وصولا الى الحياة المدنية الدستورية، لولا تلك الانشقاقات والتفكك في الموقف الوطني، والاحتراب الحاصل بين قواه السياسية، والتي استغلتها قوى ظلامية حاقدة داخلية وخارجية، والتي انعكست سلبا ليس على نمط الحكم وأوضاع البلاد واستقرارها، إنما حتى على حياة الناس ومستقبل العراق .

استطاعت الثورة أن تحقق منجزات نوعية على صعيد تنمية الاقتصاد وإشراك القوى الفاعلة في تطوير قطاعاته الواسعة والمهمة في العراق، وسعت الى تحقيق توزيع عادل للدخل الوطني، وتوفير فرص العمل للكادحين، وتنشيط ورعاية وسائل الإنتاج ، واستقطاب البطالة ومحاولة امتصاصها كليا، وتوفير الخدمات الأساسية لقطاعات كبيرة من المجتمع العراقي، وإيصال تلك الخدمات الى الريف .

و تنفيذا لمبدأ المساواة في المواطنة، وفرت ثورة تموز فرصا للطلاب الفقراء في الحصول على الزمالات الدراسية وإكمال تعليمهم الأكاديمي العالي ، بعد أن كانت محصورة بين أبناء الطبقات العليا والمسؤولين وأولاد الذوات، إضافة الى أنها فتحت أبواب كلياتها أمام كل أبناء الشعب من دون تقييد ، ولا تنسى الذاكرة تلك الرعاية الغذائية والثقافية التي قررتها الثورة لأبناء المدارس ، بالإضافة الى الثورة الثقافية والعلمية التي اكتسحت مرافق العراق .

فتحت ثورة ١٤ تموز ٥٨ آفاقا جديدة للشباب من أبناء الكادحين والطبقات المتوسطة، كانت منافذ الحياة في العهد الملكي مغلقة ومتحددة، وصارت في العراق نوادي رياضية واجتماعية وثقافية لايلزم المنتسب لها أن يعرض انتماءه الطبقي أو القومي أو الديني ، وتعززت مواقع وثقل المنظمات المهنية بأعتبارها الممثل الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني بشكل فاعل ومؤثر في الحياة العراقية، وتنامى الفعل الجماهيري والوعي الاجتماعي بشكل ملحوظ، وبرزت تلك الظواهر في الاتحادات المهنية للعمال والفلاحين والمثقفين .

وعلى هذا الأساس فإن الإطار الديمقراطي لثورة تموز شمل القوانين التي نظمت حقوق الناس ، ورسم منهج المستقبل الذي أطفئت أنواره حين تكالبت كل قوى الشر والظلام لتوقف وهج ثورة تموز مؤقتا، ليخسر العراق زمنا ليس بالقصير من مستقبله ودخوله مسيرة الحرية والديمقراطية التي تناضل من اجلها كل الأحزاب العراقية الوطنية.

نقابة الصحفيين و التخاذل المقصود

زيـــاد العجيـــلي

ان ضمان سلامة الصحفيين في أوضاع تكتنفها مخاطر عدة ، تحتاج لتوعية الحكومات بأهمية حرية الرأي و حرية الصحافة ، و اهمية معاقبة من يرتكب جرائم ضد العاملين بالإعلام ، او يعتدي عليهم او يعرقل عملهم .

و تحتاج الحكومات دائما الحث للحد من التهديدات لهذه الحرية ، و تذكيرها للوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية والوطنية لضمان حرية الصحافة و التعبير. و هذه مسؤولية الجهات العاملة التي تدافع عن حرية الصحفيين .

هذه الحرية ، التي يتعامل معها البعض باسلوب تجاري و لمكاسب شخصية ، هي قوة تعزز المجتمع ، وتفضح دعاة الفساد ، وتشجع على الشفافية، والقضاء على الفقر ، وتحفز المجاميع الخارجة عن سلطة الدولة المشاركة في العملية السياسية. ومن دونها سيعاني المجتمع كله من دكتاتوريات صغيرة و كبيرة تحكمه هنا و هناك ، و على الصحفيين ان يذكروا الاخرين انهم اقوى من " كل رجال الرئيس " . العراق و على مدى الخمس سنوات الماضية ، شهد العديد من حالات الاعتداءات على الصحفيين ، وفي طيف عريض من الحالات المختلفة ، تعرض الصحفيون لحالات قتل وهجمات مدبرة ، وعمليات خطف واحتجاز ، وملاحقة وترويع، واعتقال ، بسبب عملهم المهني، وبحسب الأحصائيات فان الصحفيين في العراق يتعرضون لانتهاك كل ٤٣ ساعة ، ائ ما يدلل لنا هذا انهم تعرضوا لمئات الاعتداءات.

إن الاعتراف الدولي و الوطني بأهمية دور الصحفيين وضرورة أن يعملوا من دون قيود أو تهديد بالعنف ، سيساعد على تسليط الضغوط على جهات تسعى للسيطرة على حرية وسائل الإعلام.

و انا و العديد من زملائي نرى اليوم انه قد حان الوقت لتغيير افكار من لا يعترفون بأهمية حرية وسائل الإعلام.

و هنا اقصد ، نقابة الصحفيين العراقيين ، التي ظلت طوال عقود تعمل تحت سلطة حكم و قانون البعث ، كتنظيم يخضع لاوامر عسكرية و حكومية ، و بعد انتهاء الحقبة السوداء من تاريخ حرية الصحافة و التحول لنظام ديمقراطي ، ظن البعض انه مازال يعيش في زمن دكتاتوري ، و يجب عليه محاباة الحكومات و رجالات الاحزاب و القوى المؤثرة، و لا يجب التصدي لمن يعتدي على الصحفيين و حريتهم . و هذا ما جرى خلال السنوات الخمس الماضية بالفعل.

و على سبيل المثال ، تنصلت نقابة الصحفيين خلال العام الماضي من حالات و اعتداءات على الصحفيين، في وقت اشارت فيه احصائيات وطنية ، ان الصحفيين تعرضوا خلال العام الماضي لـ (١٩٧) انتهاكاً، ولم يصدرعن مجلس نقابة الصحفيين الا قلة من بيانات الاستنكار التي لا يتجاوز عددها اصابع اليدين.

و لذلك أمثلة اخرى عن ، التخاذل المقصود ، حدثت معي شخصياً عندما تلقيت اتصالاً هاتفياً من احد نواب البرلمان ، بعد تهجمه و تهديده لصحفيين قبل عامين ، و ابلغني ان الاستاذ (.....) اتصل به و ابلغه انه رجل تشريع و ان نقابة الصحفيين ستقف معه و تحترمه لانه عضو في البرلمان و سوف لن تستنكر تهديداته ضد قناة الحكومة الرسمية.

اما الامثلة الاخرى ، فمنها بيان نقابة الصحفيين ضد تظاهرة صحفيي كربلاء بعد ان تعرضوا للضرب و الاهانة من قبل اجهزة الامن هناك ، و التي قالت فيه النقابة انها تستنكر التظاهرة و ليس الاعتداء ، و هذا ما لم يحدث حتى في الموزمبيق او الصومال و لكنه مع الاسف حدث في بلد ديمقراطي يتيم في الشرق الاوسط.

قد يفكر البعض ، في بلدان تحكم دكتاتورياً ، بمكتسبات مالية او معنوية جراء تصرفاته آنفة الذكر، الا اننا في بلد ديمقراطي حصلنا على بيانات ايجابية من خلال اصرارنا الدفاع عن زملائنا العاملين في الحقول الاعلامية المتعددة ، و اذكر ما تمكنا منه نحن الصحفيين من استحصال اوامر من رئيس الحكومة نوري المالكي عندما طالبناه ، نيسان الماضي ، بالحد من الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون و معاقبة مرتكبيها ، و لم يطل الوقت الا و صدر بيان من رئاسة الحكومة يؤكد و يذكر اجهزة الامن بحرية الصحفيين و منع الاعتداء عليهم ، و معاقبة من يقوم بذلك ، هكذا قابلوا طلبنا ولم ترسل لنا افواج امن او مخابرات لأعتقالنا ، لاننا في بلد تحكمه الديمقراطية و نظامه دستوري .

و يشهد العديد من الصحفيين على ذلك ، فزميلنا عماد العبادي مستشار قناة الديار الفضائية ، واجهته مشكلة مع الدائرة الاعلامية للبرلمان قبل اسابيع ، عندما منع فريق القناة من دخول و تغطية جلسات البرلمان ، بحجة عدم تغطيته الحيادية او المنتظمة لجلساته ، فابلغته نقابة الصحفيين ، بأن عليه ان يعطي تعهداً بالتغطية المرضية للبرلمان ، و اما زميلنا صفاء العيسى مراسل راديو سوا فظل وحيداً عندما اعتدت عليه قوة مرافقة لمسؤول في وزارة الثقافة ، بعد ان تخلت عنه النقابة ، وقالت عنه انه ليس صحفياً خوفاً على منصب ، امين سر النقابة الذي يعمل مديراً في الوزارة ذاتها .

وإضافة لكل هذا ، ارسلت نقابة الصحفيين ، قبل عام ، كتباً رسمية لوزارة الداخلية و هيئة النزاهة تشتكي فيها من منظمات عاملة للدفاع عن الصحفيين و حريتهم ، وتتهم هذه المنظمات الفاعلة بانها و همية و يجب التحقق منها ، بنفس اسلوب رفع التقارير (البعثية السابقة) ضد الاشخاص ، و كأن النقابة تريد لهذه المنظمات ان تتعرض للاضطهاد و عرقلة مسيرتها و اسكاتها ، الا ان وزارة الداخلية و هيئة النزاهة تعي و تعرف جيداً مبادئ الديمقراطية و التعددية ، اكثر من مجلس نقابتنا ، ناهيك عن امثلة عديدة لا يتسع المقال لذكرها من تشكيك بوطنية زملاء عدة و تخوينهم.

يجب ان يعلم مجلس النقابة الحالي أن ضمان حرية الصحافة أولوية لدى جميع حكومات العالم الديمقراطية ، وان تمتع الصحفيين بالاستقلالية التي يحتاجونها للكشف عن الفساد و سوء استخدام السلطة من أجل شجب الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان ، سيساعد الدولة و الحكومة تعزيزاً للعملية الديموقراطية ، و يشجعها على الحكم العادل للحياة العامة.

و المعلوم أن الصحافة هي مهنة البحث عن المتاعب والمخاطر و الموت ، وهذا قدرنا ، ولكن لابد أن يأتي اليوم الذي تنتهي فيه هذه الأمور، وهذه المعوقات والمخاطر التي يتعرض لها الصحفيون ، و يجب علينا ان نسعى إلى تذليلها ، ليس من خلال قطع ارض او مكافات مالية ، انما من خلال الجدية المهنية و العمل الحيادي ، و يجب ان يكون الصحفيون في مأمن من الترويع والضغط والإكراه، سواء من جانب قوى عسكرية او سياسية أو اجتماعية او نقابية.

فحرية الصحافة هي بالتالي إحدى أسس المجتمع الديمقراطي ، وهي، كما كتب والتر ليبمان، المعلق الصحفي الأميركي المميز في القرن العشرين ، "الصحافة الحرة ليست امتيازا بل ضرورة عضوية في مجتمع عظيم". والواقع، أنه بقدر ما ازداد المجتمع تعقيدا، بقدر ما بات الناس يعتمدون أكثر فأكثر على الصحف، والإذاعات والتلفزيون للتمكن من متابعة الأنباء العالمية والآراء والأفكار السياسية. أحد المؤشرات بشأن أهمية الصحافة الحرة يتبين في أن أول عمل تقوم به القوى المعادية للديمقراطية، عندما تستولي على بلد ما، هو كم أفواه الصحفيين.

واخيرا اود ان اعرف مجلس النقابة الحالي - المنتهية صلاحيته منذ كانون الثاني الماضي —ان الصحفي اقوى بكثير من اية رئيس للحكومة او للجمهورية او للبرلمان ، و الدليل على ذلك ما فعله الصحفيان بوب وودوارد وكارل برنشتاين وهما أحد صحفيي الواشنطن بوست اللذين أدت تقاريرهما عن فضيحة ووترغيت إلى استقالة الرئيس الامريكي نيكسون في عام ١٩٧٤ ,

وكان نيكسون أول رئيس أمريكي في التاريخ يفعل ذلك .

و تم تخليد دور الصحفيين بوب وودوورد وكارل برنشتاين في القضية بفيلم تحت عنوان "كل رجال الرئيس" عام ١٩٧٦ ,

كنا نأمل ان تحشد النقابة جهدها و اجتهادها في معارك حقيقية عن حرية الصحافة و الصحفيين ، و ليس من اجل الوجاهه و الرئاسة و الفوز بمنصب النائب او النقيب ، لأن المهم دائماً ابرازنا لصوت الحقيقة ، وان نكون اول من يدافع عنها بإحدى وسائل التعبير المؤثرة التي نجيدها حقا، لكي يذكر اسماءنا الى جانب الاسماء الكبرى ، التي أدت رسالتها الصحفية و كشف الفساد ، امثال الصحفيين بوب وودوورد وكارل برنشتاين وكذلك روبيه كلار صاحب اكبر و اشهر المعارك القلمية في فرنسا من اجل حرية الصحافة . و إخرين في صحافتنا العراقية .. ايها الزملاء كونوا رجالاً للحريات و ليس للرئاسات.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ - لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ - يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ - ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com